الصباح الاقتصادية 12
العدد 3486 - السنة الثانية عشرة
الأحد 7 صفر 1441 - الموافق 6 أكتوبر 2019
Sunday 6 October 2019 - No.3486 - 12 th Year

بسبب تغيير جوهري في هدفها وسياساتها

«الشال»: المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية تتعرض لهجمة شرسة ستفقدها وظيفتها

- سيولة البورصة في شهر سبتمبر ارتفعت إلى 749.9 مليون دينار مقارنة بأغسطس

سيولة البورصة ترتفع خلال سبتمبر

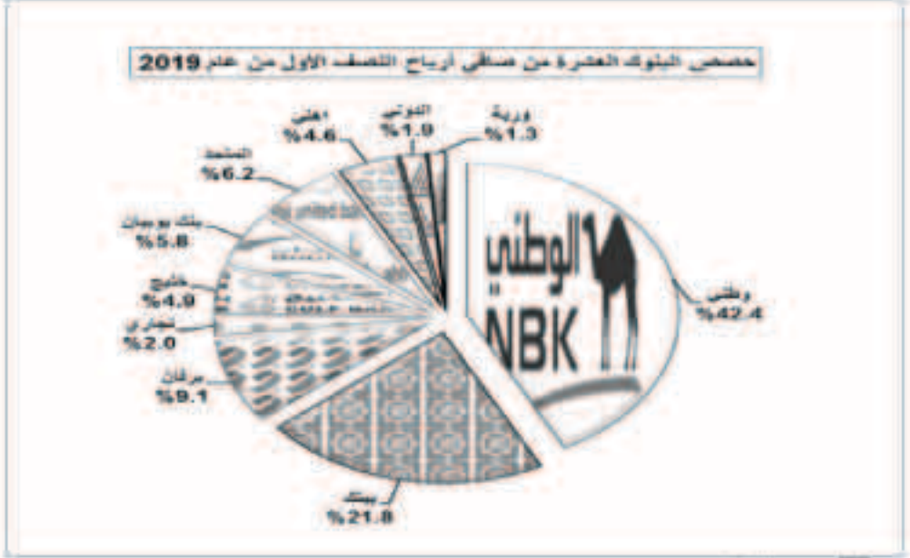

رسم بياني توضيحي

أوضح تقرير «الشال» الاقتصادي الأسبوعي أن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية تتعرض لهجمة شرسة، لا تتعلق فقط لإخلال غير قابل للإصلاح لتوازن صناديقها، وإنما لتغيير جوهري في هدفها وسياساتها سوف يفضي حتماً إلى فقدانها لوظيفتها. فهي مؤسسة مصممة للتأمين الإجتماعي كما ينص عليه إسمها، وليس للإقراض الإجتماعي أو السياسي، وهو صلب الأزمة. والغرضان متناقضان إلى حد التصادم. التأمين الإجتماعي يعني شبكة أمان مستقرة ومتوسعة من أجل تأمين مستقبل من أفنى شبابه في العمل، بينما الإقراض الإجتماعي السياسي يخص أقلية بالإستفادة الآنية بما يؤدي إلى خرق شبكة الأمان ويضيق بمساحتها لمنتسبي المستقبل. وبينما إختصاص التأمين الإجتماعي وإختصاص جهازه الوظيفي هو الموازنة الدقيقة ما بين إحتياجات كل الأجيال إلى ما لا نهاية، إختصاص مؤسسات الإقراض محدود المدى ومراقب من جهات سيادية لارتفاع مستوى مخاطره، ولا يمكن أن يستمر ما لم يعمل على أسس تجارية. وعندما يختلط الغرضان، سوف يطغى فيه غرض الإقراض نتيجة غياب الوعي من جانب، وضعف الحكومة من جانب آخر، وطغيان التوجهات الشعبوية لدى بعض النواب من جهة ثالثة، حينها لن تعود المؤسسة مؤسسة تأمين إجتماعي، وسوف يفقد متقاعدوا المستقبل أمانهم.

وإذا عدنا إلى الأرقام، فهي قاطعة بالدمار الذي تسببه تلك المقترحات الشعبوية. فبدونها ارتفع العجز الإكتواري 90% أو بنحو 8 مليار دينار كويتي في ثلاث سنوات فقط ليبلغ نحو 17.4 مليار دينار كويتي، ومعها سوف يحدث الأسوأ مما لا يمكن تعويضه. وأي مهتم بوضع المالية العامة يعرف أن اللجوء إليها لتعويض العجز المتراكم غير ممكن سوى بالبدء بتسييل أصول إحتياطي الأجيال القادمة، أو بالإقتراض بتكلفة سوف تبلغ 3 أضعاف عائد قروض التأمينات المقترحة شعبويا على أقل تقدير، والتسييل أو الإقتراض، مخرجان غير مستدامان رغم فداحة كلفتيهما.

وأي مهتم بمؤشرات الاقتصاد الكلي يعرف أن الاقتراض في الكويت يعني الإستهلاك في اقتصاد لا ينتج سلع أو خدمات، والقروض الاستهلاكية من المصارف ارتفعت بنحو 26.3% أو نحو 10 أضعاف ارتفاع إجمالي التسهيلات الإئتمانية في الشهور الثمانية الأولى من العام الجاري، لذلك هو تنشيط لاقتصادات خارجية منتجة وضغط على الدينار الكويتي وتوريط مؤكد للمقترض بعد إنتهاء فترة صرف حصيلة القرض، أي أنه مسعى تخريب اقتصادي وإجتماعي. ولعل الأهم، أننا في دولة لديها مصدر وحيد للدخل، تستهلك الرواتب والأجور والدعومات نحو 75% من كل نفقاتها ونحو 80% من كل إيرادات النفط، وبينما يعمل في الحكومة حالياً نحو 340 ألف مواطن، وهناك نحو 28.3 ألف عاطل عن العمل، هناك نحو 420 ألف قادم إلى سوق العمل بحلول عام 2035، ونتاج الهجمة، لا مستقبل المتقاعدين في مأمن، ولا القادمون إلى سوق العمل سوف يجدونه.

والمشكل، هو أننا نعتقد أن هناك فريق في الحكومة وفي مؤسساتها يعرف جيداً تلك الحقائق، ولكننا لا نرى موقف له، والواقع أننا بتنا نقرأ عن إحتمال تمرير الحكومة للمقترحات الشعبوية. ونرجو الا يتكرر نصحا قدمه وزير النفط الأسبق عندما اقنع مجلس الوزراء بأن كوادر قطاع النفط لن تتحملها المالية العامة وكانت كارثة على المالية العامة، فالتساهل في قروض التأمينات امر مماثل، نتيجته تدميراً للمؤسسة بالإنحراف بهدفها بشكل خاص، وإخلال كبير بتوازن صناديقها وتوازن المالية العامة معها بشكل عام.

النفط والمالية العامة

بانتهاء شهر سبتمبر 2019، انتهى الشهر السادس من السنة المالية الحالية 2020/2019، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي لشهر سبتمبر نحو 62.2 دولار أمريكي للبرميل أي ارتفع بشكل إستثنائي بسبب الإعتداء على منشآت النفط السعودية، وهو يزيد بنحو 7.2 دولار أمريكي للبرميل أي بما نسبته نحو 13% عن السعر الإفتراضي الجديد المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 55 دولار أمريكي للبرميل، وأيضا يزيد بنحو 12.2 دولار أمريكي عن معدل سعر البرميل الإفتراضي للسنة المالية الفائتة البالغ 50 دولار أمريكي. وكانت السنة المالية الفائتة 2019/2018 التي انتهت بنهاية شهر مارس الفائت، قد حققت لبرميل النفط الكويتي معدل سعر بلغ نحو 68.5 دولار أمريكي، ومعدل سعر البرميل لشهر سبتمبر 2019 أدنى بنحو 6.3% من معدل سعر البرميل للسنة المالية الفائتة، وأدنى بنحو 17.8 دولار أمريكي للبرميل من سعر التعادل للموازنة الحالية البالغ 80 دولار أمريكي وفقا لتقديرات وزارة المالية وبعد اقتطاع الـ 10% لصالح احتياطي الأجيال القادمة.

ويفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية في شهر سبتمبر بما قيمته نحو 1.3 مليار دينار كويتي، وإذا افترضنا استمرار مستويي الإنتاج والأسعار على حاليهما –وهو افتراض قد لا يتحقق– فمن المتوقع أن تبلغ جملة الإيرادات النفطية بعد خصم تكاليف الإنتاج لمجمل السنة المالية الحالية نحو 16.8 مليار دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بنحو 2.3 مليار دينار كويتي عن تلك المقدرة في الموازنة للسنة المالية الحالية والبالغة نحو 14.5 مليار دينار كويتي. ومع إضافة نحو 1.9 مليار دينار كويتي إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة للسنة المالية الحالية نحو 18.7 مليار دينار كويتي.

وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 22.5 مليار دينار كويتي، فمن المحتمل أن تسجل الموازنة العامة للسنة المالية 2020/2019 عجزاً قيمته 3.8 مليار دينار كويتي، ولكن بيانات ستة شهور فقط لا تصلح سوى لاستخدامها كمؤشر على الحجم الافتراضي لعجز الموازنة، ويبقى العجز الفعلي متغير تابع لحركة أسعار وإنتاج النفط خلال ما تبقى من السنة المالية.

أداء بورصة الكويت

كان أداء شهر سبتمبر مختلطاً مقارنة بأداء شهر أغسطس، حيث ارتفعت القيمة المتداولة أي سيولة البورصة مع أداء سالب للمؤشرات. فقد انخفض مؤشر السوق الأول بنحو 5.4%– ومؤشر السوق الرئيسي بنحو 1.6%–. وانخفض أيضا، مؤشر السوق العام وهو حصيلة أداء السوقين بنحو 4.4%–. وكذلك انخفض مؤشر الشال بنحو 5.4%–.

ارتفعت سيولة البورصة في شهر سبتمبر مقارنة بسيولة شهر أغسطس، حيث بلغت السيولة نحو 749.9 مليون دينار كويتي مرتفعة من مستوى 490.3 مليون دينار كويتي لسيولة شهر أغسطس. وبلغ معدل قيمة التداول اليومي لشهر سبتمبر بحدود 34.1 مليون دينار كويتي، وبارتفاع بنحو 25.1% عن مستوى معدل تلك القيمة لشهر أغسطس حين بلغ 27.2 مليون دينار كويتي. وبلغ حجم سيولة البورصة في الشهور التسعة الأولى من العام الجاري (أي في 184 يوم عمل) نحو 6.066 مليار دينار كويتي، وبلغ معدل قيمة التداول اليومي للفترة نحو 33 مليون دينار كويتي، مرتفعاً بنحو 103.9% مقارنة بمعدل قيمة التداول اليومي للفترة ذاتها من عام 2018 البالغ نحو 16.2 مليون دينار كويتي، ومرتفعاً أيضا بنحو 95.6% إذا ما قورن بمستوى ذلك المعدل لكامل عام 2018 البالغ نحو 16.8 مليون دينار كويتي.

ولازالت توجهات السيولة منذ بداية العام تشير إلى أن نصف الشركات المدرجة لم تحصل سوى على 0.8% فقط من تلك السيولة، ضمنها 50 شركة حظيت بنحو 0.1% فقط من تلك السيولة، و3 شركات من دون أي تداول. أما الشركات الصغيرة السائلة، فقد حظيت 12 شركة قيمتها السوقية تبلغ 6.9% من قيمة الشركات المدرجة على نحو 4.7% من سيولة البورصة، ذلك يعني أن نشاط السيولة الكبير لازال يحرم نحو نصف الشركات المدرجة منها، وعلى النقيض، يميل إلى شركات قيمتها ضئيلة وإن خفتت حدة ذلك الإنحياز. أما توزيع السيولة على الأسواق الثلاثة خلال شهر سبتمبر 2019، فكانت كالتالي:

السوق الأول (19 شركة)

حظي بنحو 635.3 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 84.7% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت نحو 50% من شركاته 9– شركات– على 88.9% من سيولته ونحو 75.3% من كامل سيولة البورصة، بينما حظيت نحو نصف شركاته الأخرى 10– شركات– على ما تبقى أو نحو 11.1% من سيولته. وبلغ معدل تركز السيولة فيه مستوى عالي، حيث حظيت 5 شركات ضمنه على نحو 73.7% من سيولته.

السوق الرئيسي (144 شركة)

وحظي بنحو 114.6 مليون دينار كويتي أو نحو 15.3% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20% من شركاته على 82.3% من سيولته، بينما اكتفت 80% من شركاته بنحو 17.7% من سيولته، ولا باس من التذكير بأن ضعف سيولة شركاته كان العامل الأساسي في تصنيفها ضمن السوق الرئيسي، وهو تصنيف قابل للإرتقاء مع ارتفاع سيولة أي شركة ضمنه.

سوق المزادات (12 شركة)

وحظي بنحو 7.1 ألف دينار كويتي فقط أو نحو 0.001% من سيولة البورصة، وذلك أيضا في حدود المتوقع، فالهدف الأساس هو إعطاء تلك الشركات نافذة منظمة للسيولة حتى وإن لم يتحقق لأي منها تداول سوى على فترات متباعدة، ومن الممكن أن نشهد طفرة منفردة في قيمة تداولاته بين الحين والآخر.

الأداء المجمع لقطاع البنوك

حقق قطاع البنوك ويشمل 10 بنوك كويتية، خلال الأشهر الستة الأولى من العام الحالي نمواً ملحوظاً في صافي الأرباح مقارنة بالفترة نفسها من عام 2018، إذ بلغت أرباح النصف الأول 2019 بعد خصم الضرائب وحقوق الأقلية نحو 493.6 مليون دينار كويتي، بارتفاع مقداره 38.2 مليون دينار كويتي أو بنحو 8.4% مقارنة بنحو 455.4 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2018. فيما انخفض الربح التشغيلي للبنوك قبل خصم المخصصات بنحو 3.9 مليون دينار كويتي أو نحو 0.4%، وصولاً إلى نحو 894.3 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 898.1 مليون دينار كويتي، وذلك نتيجة ارتفاع المصروفات التشغيلية للبنوك بنحو 19.3% أو بنحو 219.2 مليون دينار كويتي، أي بقيمة أعلى قليلاً من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية الذي ارتفع بنحو 215.3 مليون دينار كويتي أي بنسبة 10.6%. ومن الجدير بالذكر أن الارتفاع في مستوى الأرباح ليس شاملاً، فالأرقام تشير إلى أن 3 بنوك حققت انخفاضاً في مستوى أرباحها خلال الفترة، ولكن ارتفاع مستوى أرباح 7 بنوك أخرى عوض الانخفاض وزاد لتصبح الخلاصة ارتفاع مستوى الأرباح لكل القطاع.

وعلى الرغم من نمو الإيرادات، إلا أن البنوك الكويتية استمرت في تطبيق سياسة حجز المخصصات مقابل القروض غير المنتظمة وإن بوتيرة متناقصة، فبلغ إجمالي المخصصات التي إحتجزتها في النصف الأول نحو 323.6 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 358.8 مليون دينار كويتي، أي انخفضت بنحو 35.2 مليون دينار كويتي أو بنسبة 9.8%. أي أن جانب من ارتفاع الأرباح الصافية يعود إلى انخفاض جملة المخصصات.

وبلغت أرباح البنوك التقليدية وعددها خمسة بنوك، نحو 310.2 مليون دينار كويتي ومثلت نحو 62.8% من إجمالي صافي أرباح البنوك العشرة، مرتفعة بنحو 7.6% مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي. بينما كان نصيب البنوك الإسلامية نحو 183.4 مليون دينار كويتي، ومثلت نحو 37.2% من صافي أرباح البنوك العشرة ومرتفعة بنحو 9.8% عن مستواها في الفترة نفسها من العام الماضي، أي أن أداء الشق الإسلامي من البنوك خلال النصف الأول ظل ينمو بمعدلات أعلى.

- معدل سعر برميل النفط الكويتي لشهر سبتمبر ارتفع إلى 62.2 دولاراً
- المفترض تحقيق البلاد إيرادات نفطية في شهر سبتمبر بما قيمته 1.3 مليار دينار

	اسم الشركة	يوم الخميس 2019/10/03	يوم الخميس 2019/09/26	التغير %	التغير بالفلس 2018	التغير %
1	بنك الكويت الوطني	618.9	631.1	(1.9)	520.4	18.9
2	بنك الخليج	225.9	228.4	(1.1)	204.8	10.3
3	البنك التجاري الكويتي	516.0	517.0	(0.2)	516.0	0.0
4	البنك الأهلي الكويتي	196.4	196.4	0.0	193.1	1.7
5	بنك الكويت الدولي	289.4	295.9	(2.2)	275.1	5.2
6	البنك الأهلي المتحد	331.3	333.4	(0.6)	296.5	11.7
7	بنك برقان	336.9	343.5	(1.9)	284.8	18.3
8	بيت التمويل الكويتي	2,019.8	2,065.4	(2.2)	1,659.8	21.7
	قطاع البنوك	587.1	597.7	(1.8)	502.7	16.8
9	شركة التسهيلات التجارية	144.4	146.5	(1.4)	126.3	14.3
10	شركة الأسواق الدائمة الدولية	160.6	165.1	(2.7)	227.8	(29.5)
11	شركة الاستثمارات الوطنية	156.0	159.8	(2.4)	103.8	50.3
12	شركة مشاريع الكويت القابضة	573.9	581.8	(1.4)	486.7	17.9
13	شركة السمو للتنمية والاستثمار	43.5	44.2	(1.6)	45.4	(4.2)
	قطاع الاستثمار	214.8	218.3	(1.6)	187.1	14.8
14	شركة الكويت للتأمين	72.5	72.5	0.0	79.4	(8.7)
15	مجموعة الخليج للتأمين	387.8	387.8	0.0	373.5	3.8
16	الشركة الأهلية للتأمين	161.8	158.1	2.3	160.3	0.9
17	شركة وربة للتأمين	57.3	51.2	11.9	54.1	5.9
	قطاع التأمين	147.3	145.9	1.0	147.7	(0.3)
18	شركة عقارات الكويت	144.1	144.4	(0.3)	89.0	61.9
19	شركة العقارات المتحدة	124.4	126.9	(2.0)	122.4	1.6
20	الشركة الوطنية العقارية	218.6	219.2	(0.3)	229.5	(4.7)
21	شركة المباني العقارية	1,336.5	1,332.5	0.3	1,332.5	0.3
	القطاع العقاري	184.2	184.8	(0.3)	172.2	7.0
22	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	198.3	200.1	(0.9)	141.2	40.4
23	شركة أسمنت الكويت	392.0	392.0	0.0	571.3	(31.4)
24	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	185.1	189.8	(2.5)	140.3	31.9
	القطاع الصناعي	184.4	186.0	(0.9)	177.5	3.9
25	شركة السيما القابضة الوطنية	483.3	483.3	0.0	671.0	(28.0)
26	شركة المباني للمخازن العمومية	3,746.7	3,746.7	0.0	3,579.3	4.7
27	شركة الاتصالات المتنقلة	918.9	946.9	(3.0)	662.9	38.6
28	شركة سوق الكويت للأوراق المالية (ش.م.ك.م)	18.8	19.0	(1.1)	29.9	(37.1)
	قطاع الخدمات	1,241.4	1,257.4	(1.3)	1,085.3	14.4
29	شركة نقل وتجارة المواشي	157.5	157.5	0.0	156.7	0.5
30	شركة دبي الصفاة العالمية	26.9	26.6	1.1	39.0	(31.0)
	قطاع الأغذية	454.9	454.8	0.0	456.1	(0.3)
31	شركة الشرقية للأسمنت والتنمية العمرانية (ش.م.ع)	266.6	266.6	0.0	362.0	(26.4)
32	شركة أسمنت الخليج (ش.م.ع)	214.1	227.8	(6.0)	273.8	(21.8)
33	شركة أم القوين للاستثمارات العامة ش.م.ع	476.8	529.0	(9.9)	489.3	(2.6)
	الشركات غير الكويتية	191.5	196.6	(2.6)	215.0	(10.9)
	المؤشر العام	490.2	497.9	(1.5)	429.0	14.3

جدول يوضح التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الثالث

- قطاع البنوك يحقق صافي أرباح 493.6 مليون دينار خلال الأشهر الستة الأولى من العام

وبلغ مضاعف السعر إلى الربحية (P/E) لقطاع البنوك العشرة محسوباً على أساس سنوي نحو 18 ضعف، مقارنة بنحو 14.3 مرة للفترة نفسها من العام الفائت. وارتفع قليلاً العائد على إجمالي الأصول المحسوب على أساس سنوي إلى نحو 1.19% مقارنة بنحو 1.17%، بينما انخفض معدل العائد على حقوق الملكية المحسوب على أساس سنوي إلى نحو 9.3% مقابل 9.5%.

وعند المقارنة ما بين أداء البنوك العشرة، استمر «بنك الكويت الوطني» في تحقيق أعلى قيمة في الأرباح بين البنوك العشرة ببلوغها نحو 209.1 مليون دينار كويتي (ربحية السهم 31 فلسا) أو نحو 42.4% من صافي أرباح القطاع المصرفي، وبارتفاع بنحو 12.5% مقارنة مع الفترة ذاتها من عام 2018، وذلك نتيجة ارتفاع صافي إيرادات الفوائد. وحقق «بيت التمويل الكويتي» ثاني أعلى أرباح بنحو 107.7 مليون دينار كويتي (ربحية السهم 15.46 فلسا) أو نحو 21.8% من صافي أرباح البنوك العشرة، وبارتفاع بنحو 13.1% بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق، نتيجة ارتفاع إيرادات الاستثمار وصافي ربح العملات الأجنبية إضافة إلى انخفاض جملة المصروفات التشغيلية. وحقق «البنك التجاري» أعلى نمو نسبي في الأرباح وبنحو 62.4%، إذ بلغت أرباحه نحو 9.8 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 6 مليون دينار كويتي، نتيجة ارتفاع جميع بنود الإيرادات التشغيلية ما عدا بند إيرادات توزيعات أرباح. بينما حقق «بنك الكويت الدولي» أرباح بلغت نحو 9.6 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 12 مليون دينار كويتي، أي متراجعا بنسبة 19.7%، نتيجة تراجع الربح التشغيلي وارتفاع المخصصات بنسبة 25.2%، وبذلك يكون أكبر البنوك تراجعا في الأرباح. كذلك تراجعت مستويات أرباح «بنك برقان» و«بنك الخليج» بنسبة 11.3% و10.6% على التوالي.

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أقل نشاطا، حيث انخفض مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، وكذلك انخفض المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 490.2 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 7.7 نقطة ونسبته 1.5% عن إقفال الأسبوع الماضي، بينما ظل مرتفعا بنحو 61.2 نقطة أي ما يعادل 14.3% عن إقفال نهاية عام 2018.